



ح حسن ابوelfتوح

الاقتصاد الأمريكي في عنق الزجاجة والدين العام يقفز إلى 97%

من الناتج المحلي الشيراوي لـ الشرق:

دول «التعاون» ستعاني كثيراً من الأزمات التي يجلبها الدولار الهرم

كبيرة ومؤسسات مالية وإستثمارية وبنوك إستثمارية وهيئات ووكالات تصنيف. الشرق للقت السيد محمد الشيراوي، الرئيس التنفيذي لشركة الشيراوي للإستشارات المالية والإستثمارية حيث شخص الواقع الحالي وإجاب عن العديد من الإستفسارات والتساؤلات.. فالى مضابط الحوار..

حسن ابوelfتوح

يزداد اداء الاقتصاد الأمريكي سوءاً يوماً بعد يوم وخسارته الفعلية في تصاعد ومن أهم تلك الخسائر حجم الدين العام الذي قفز إلى أرقام خيالية هذا الشهر فاقداً إلى 143.3 تريليون دولار

والتي وعلى دول منظمة (الأي سي دي) التي تربط برميل النفط بالدولار، هذه الأزمات سوف تؤثر على اقتصاداتها ومؤسساتها المالية وحظتها المستقبلية ومشترعيها وموازين مدفوعاتها وموازينها المستقبلية بالإضافة إلى حجم احتياطياتها من الدولارات والعملات الأجنبية بالدولار والوقوة الشرائية لعاملاتها كذلك سيكون له تأثير كبير على ثقة الاقراض والاعتماد بالبالضافة إلى ارتفاع نسبة التضخم التي سوف تؤثر اقتصادات هذه الدول.

ويمكن القول ان هذا لم تقم الولايات المتحدة الأمريكية ورفع سقف الدين العام فستطيع ان تجرد من بيان العالم على شفا أزمة مالية هذا بالإضافة إلى معدلات النمو سوف تتراجع وتوجد وجهه أكبر على الدول التي هي في الأصل في حالة يرثى لها حدث ان قمعتها في تراجع وهذا يعني ان دول العالم والمؤسسات المالية والبنوك سوف تتأثر من التضخم من الدولارات الأمريكية كغيرها من العملات الأجنبية ولا شك سوف هذا الوضع على المستثمرين الأمريكيين مثل الصين باعتبارها جزءاً من دوله قرضه خارجياً أيضاً وذلك لما كان دور مجلس التعاون الخليجي والأتاحش الكويت والبنوك العربية السعودية والأمارات والبنوك الإسلامية في مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط

فأنتها سوف تعاني كثيراً من ضعف الدولار الأمريكي التي سوف تضعف القوة الشرائية لعاملاتها وهذا فيما المقارن إلى ان دول مجلس التعاون الخليجي مرارحة سياساتها النقدية المالية والخارجية والاحتياطيات القوية وسياسات الأرباح الخفيفة والأخص السندات وخدمات الخزينة وسياسات المالية المتبعة بالناتج والغان والتشققات التبرولية والصناعات التابعة لها.

وان هذا غير عوفاً على ان الأزمة ستكون مزروجة بالنسبة لهذه الدول كون عملاتها مرتبطة بالدولار وكونها عملة احتياطي أي ان دولي مثل سالف في قيمة الدولار سيكون له تأثير سالب مزروج على اقتصادات دول المجلس وعلى القوة الشرائية لصادراتها وعلى عملاتها وقيمة احتياطياتها ولا شك سيكون هناك تعقير في العملية لصادرات النفطية والغازية لارتباطها بالدولار هذا بالإضافة إلى زيادة الانحسارات التضخمية في هذه الدول لأن الاقتصادات مفتوحة تعرض لانعكاسات التضخمية المستوردة من الخارج بالإضافة إلى ارتفاع أسعار السلع وتعمق العجز المالي المتفاقم لها وعلى مجلس التعاون الخليجي والشجاعة واتخاذ قرارات صريحة ضمن في صموده الجميع وحتى لو كانت هذه القرارات مؤلمة فعليها رفع سقف الدين العام بواقع (2.4 تريليون دولار أمريكي) وإصدار التشريعات اللازمة في هذا الشأن ليكون السقف الجديد (16.7 تريليون دولار) التي تستطيع الإبقاء على عملاتها وخدمة الدين العام. عليها دراسة الأسباب التي خلف التضخم في ميزانيتها وإيجاد حلول مناسبة لها من خلال تطبيق سياسات تقشيرية ومحاولة إيراد إيرادات الخزانه حتى لو اضطررت إلى الضرائب والتقليص من سياسة الإعفاءات الضريبية، عليها الإعتزاز بان لديها أزمة خفيفة وانها في ظرفها تحل أزمة وتتعافى وتعود إلى الأمان والخاتمة بالأزمة، عليها الإعتزاز بجميع المستثمرين لدراسة الأزمة وسماح لهم بتطرح في كيفية حل هذه الأزمة ومدى استعدادها لكي يتخذوا قرارات تصحيحية في هذا الشأن.

المطلوب نظرة شمولية

في الشرق أو طرق النجاة من هذه الأزمة؟
في الولايات المتحدة الأمريكية احترام الشعوب واقتصاداتها ومقدراتها وتشريعاتها وقوانينها ويجب ان تخطر على الأزمات بطريقة شاملة لكي تعرف مواطن الضعف وتتعلم الحلول المناسبة لها وعلى مجلس التعاون الخليجي والشجاعة واتخاذ قرارات صريحة ضمن في صموده الجميع وحتى لو كانت هذه القرارات مؤلمة فعليها رفع سقف الدين العام بواقع (2.4 تريليون دولار أمريكي) وإصدار التشريعات اللازمة في هذا الشأن ليكون السقف الجديد (16.7 تريليون دولار) التي تستطيع الإبقاء على عملاتها وخدمة الدين العام. عليها دراسة الأسباب التي خلف التضخم في ميزانيتها وإيجاد حلول مناسبة لها من خلال تطبيق سياسات تقشيرية ومحاولة إيراد إيرادات الخزانه حتى لو اضطررت إلى الضرائب والتقليص من سياسة الإعفاءات الضريبية، عليها الإعتزاز بان لديها أزمة خفيفة وانها في ظرفها تحل أزمة وتتعافى وتعود إلى الأمان والخاتمة بالأزمة، عليها الإعتزاز بجميع المستثمرين لدراسة الأزمة وسماح لهم بتطرح في كيفية حل هذه الأزمة ومدى استعدادها لكي يتخذوا قرارات تصحيحية في هذا الشأن.

الإجتماع مع وكالات التصنيف الائتماني ودراسة كيفية تصحيح الوضع والسماح لمقترحاتهم ومحاولة تطبيقها. إصدار تشريعات جديدة لجذب الاستثمار الخارجي بجمع أنواعه سواء كانت في سندات الدين العام ام في السندات والأسهم ام في الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة وغيرها من مجالات الاستثمار.

السندات الأمريكية وكون دولة الكويت دولة ديمقراطية حتى النفاخ فلان مجلس الأمة سوف يكون مشغولاً بمناقشة هذا الأمر لفترة طويلة وقد أوردت الصحيفة ان دول الخليج النفطية التزمت الصمت بشأن أزمة الدين الأمريكية عماها إزاء ما يتدرج من أصداء دول أزمة الدين الأمريكية مشيرة إلى ان دولاً مثل الكويت والسعودية والإمارات لديها ممتلكات ضخمة موقومة بالدولار. وقد علق السيد ماريوس مارانتيفتس رئيس قسم السداد وهذا مستأذرت شارترت البريطاني في دبي بيان دول الخليج ستعقد صوره وزارية إلى الحد من وجهات استثمارية أخرى لإسالتها الضخمة وربما يصار إلى الاستثمار في الأصول في الأسواق الأوروبية الناشئة ومع ذلك سيبقى الدولار العملة المسيطرة للاحتياطيات النقدية لبعض الوقت.

وكالات التصنيف في موقف حرج
و ناحية أخرى اصحت وكالات التصنيف الائتماني في وضع حرج. فنظر إلى هذا الدين العام الأمريكي (كانت صنفه AAA) بقلق شديد، حيث قامت وكالة (ستاندر أند بور) في شهر ابريل الماضي من هذه السنة بخفض تصنيفها الائتماني للدين الأمريكي من مستوى إلى سالف وقد اوضحت الوكالة ان السبب الرئيسي يرجع إلى ضبابية الأريية وعدم المعرفة حول كيفية علاج هذه التقلبات في السياسة الأمريكية. ومن ناحية أخرى أشرت وكالة (موديز) رجة تخبره بانها سوف تعد تقييم تصنيفها للدين الأمريكي بالانخفاض إلى ان تبادر الولايات المتحدة الأمريكية إلى رفع سقف الدين بحد أقصى منصف شهر يوليو 2011م. وإذا لم رفع علاج خدمة دينها المتراكمة وفوائدها وإلغالى التي لم تتم خدمتها وتعدت وكالة موديز ان هناك احتمالاً بأنه لن يتم رفع سقف الدين.

وكذلك أشرت وكالة التصنيف الصينية (DAGONG GLOBAL CREDIT RATING Co.) انها ستحدو وكلة موديز سواء وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على رفع سقف الدين العام ام لم وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على رفع سقف الدين العام ام لم إن الأزمات التي يجلبها الدولار الهرم الضعيف على اقتصادات العالم كبيرة والأخص على الدول المرتبطة عملاتها بالدولار

تداعيات الأزمة عالمياً

في تصورك ما تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي وعلى اقتصادات دول التعاون واستثمارها والصنابير السياحية؟
بعض الدين العام الأمريكي زيادة معدل مساهمة المستثمرين الأجانب فيه فإذا رجعنا إلى عام (2000) ان الدين العام في هذا الشأن لا يتجاوز تريليون دولار فقط بريح مكثية في الغالب إلى السابع من الآن فقد زاد هذا الرقم أربعة أضعه جداً تخصص الجانب الأخر منه إلى الصين (1.2 تريليون دولار) وبنجيا اليابان (907 مليارات دولار) ثم المملكة المتحدة بواقع (333 مليار دولار) ثم البرازيل (207 مليارات دولار) ثم تايلان (159 مليار دولار) ثم منطقة البحر الكاريبي (139 مليار دولار) ونضم (Bahamas, Bermuda, Cayman Islands, Netherlands, Antilles, and Panama) وروسيا (126 مليار دولار) وهونغ كونغ (123 مليار دولار) وسويسرا (113 مليار دولار) من السندات الأمريكية منذ تم تملكه الدول النفطية وعددها (15) دولة يقدر بـ (222) من ضمنها الكويت والسعودية والإمارات قطر والبحرين وعمان وليبيا والجزائر والعراق واليران والكويت واندونيسيا وفنزويلا واليابون وتنجيريا وفي هذا المجال يمكن ذكر المفارقة العربية السعودية التي من الموقع أن تكون إحدى الدول المصدرة بشكل كبير نتيجة هذه الأزمة فمؤسسة النقد العربي السعودي لديها موجودات على حسب آخر تقرير نشر من قبله تقدر بـ (1.709 مليار ريال سعودي) (71%) من هذه الموجودات أي (1221 مليار ريال) استثمارتها المؤسسة في سندات الدين العام (التي الأمريكية واليافي من هذه الموجودات تعيها على نقل عملات اجنبية ونهب صلب لـ (133 مليار ريال) ولا يمكن تطبيق الحكمة من استثمار هذا الحجم الكبير في مجال واحد وهو سندات الاستثمارات ومن ناحية أخرى اوضحت صحيفة وول ستريت جورنال ان دولة الكويت في قائمة الدول المستفيدة من مخاطر



وإيماناً يناقش تداعيات الأزمة

جورنال وصحيفة واشنطن بوست بالإضافة إلى أحدث التقارير التي اصدرها صندوق النقد الدولي عن ترميمه الاحتياطيات العالمية من النقد الاجنبي في دول العالم ان في شهر أغسطس القادم سيكون هناك سندات مسخفة الدفع بما يعادل (27 مليار دولار) وايضاً كيبونات مدفوعات فوائد بحوالي (25 مليار دولار) وحسب الاجراءات القانونية المعمول بها في هذه الدولة يجب على الحكومة الأمريكية ان تغلن انفا غير قادرة على السداد وهذا الإعلان الإلزامي طبعاً مثل هذا الوضع له آثار سلبية فعلى سبيل المثال ان المستثمرين في جميع أنحاء العالم سوف يتفكرون في التخلي عن هذه السندات، مما سيضع الحكومة الأمريكية في وضع حرج جداً هذا بالإضافة إلى تقلبات التي ستشهدها أسواق المال وتقلبات قيمة الدولار الأمريكي. إن أي انخفاض في قيمة الدولار لا يعني فقط انخفاض عملة بلد والدول بل يقلل منذ سنوات عديدة أساس النظام النقدي الذي تستخدمه الكثير من بلاد العالم في دعم وتنشيط سعر صرف عملاتها المحلية وفيه إلى اختلاف في قيمة الدولار له آثار كبيرة على الاقتصادات ذات البلدان. تعدد هذه الآثار على السياسات المالية والنقدية ومعدلات الفائدة والاعتماد عليها ولها آثار كبيرة على الميزان التجاري وربما أيضاً وعلى النظر في مجموعة من السياسات المالية والنقدية والاستثمارية واستثمار الحكومة الأمريكية إلى تحقيق نسبة أفضل الأرباح العالمية بشكل كبير ومواجهة مشاكل داخلية وخارجية كثيرة مثل البطالة وفرض الضرائب.

التأثير على سندات الخزانه
وهذا الوضع أيضاً سوف يؤثر بشكل كبير على قدرتها على إصدار سندات خزينة جديدة وسيكون واضحا في الاقتصاد العالمي حيث ان سبلنا إلى تطبيق سياسة تقشفية وهذا يعني ان الولايات المتحدة الأمريكية سوف تخر بفترة كساد وتراجع في معدلات النمو وارتفاع مستوى البطالة وبالتالي لن تكون في وضع تنافسي مع دول العالم بالإضافة إلى اننا سنستعين في خلق نوع من التهيج والخوف والحد من الأسواق الدولية مثل أسواق الأصول وأسواق الأسهم حيث انها من المتوقع عدم التحليل الاستثمارية فتأثر أسعار الأسهم بشكل كبير ونتيجة ذلك حدوث فوضى كبيرة في الأسواق العالمية ولا استبعد نشوب أزمة مالية عالمية.

تداعيات الأزمة عالمياً
في تصورك ما تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي وعلى اقتصادات دول التعاون واستثمارها والصنابير السياحية؟
بعض الدين العام الأمريكي زيادة معدل مساهمة المستثمرين الأجانب فيه فإذا رجعنا إلى عام (2000) ان الدين العام في هذا الشأن لا يتجاوز تريليون دولار فقط بريح مكثية في الغالب إلى السابع من الآن فقد زاد هذا الرقم أربعة أضعه جداً تخصص الجانب الأخر منه إلى الصين (1.2 تريليون دولار) وبنجيا اليابان (907 مليارات دولار) ثم المملكة المتحدة بواقع (333 مليار دولار) ثم البرازيل (207 مليارات دولار) ثم تايلان (159 مليار دولار) ثم منطقة البحر الكاريبي (139 مليار دولار) ونضم (Bahamas, Bermuda, Cayman Islands, Netherlands, Antilles, and Panama) وروسيا (126 مليار دولار) وهونغ كونغ (123 مليار دولار) وسويسرا (113 مليار دولار) من السندات الأمريكية منذ تم تملكه الدول النفطية وعددها (15) دولة يقدر بـ (222) من ضمنها الكويت والسعودية والإمارات قطر والبحرين وعمان وليبيا والجزائر والعراق واليران والكويت واندونيسيا وفنزويلا واليابون وتنجيريا وفي هذا المجال يمكن ذكر المفارقة العربية السعودية التي من الموقع أن تكون إحدى الدول المصدرة بشكل كبير نتيجة هذه الأزمة فمؤسسة النقد العربي السعودي لديها موجودات على حسب آخر تقرير نشر من قبله تقدر بـ (1.709 مليار ريال سعودي) (71%) من هذه الموجودات أي (1221 مليار ريال) استثمارتها المؤسسة في سندات الدين العام (التي الأمريكية واليافي من هذه الموجودات تعيها على نقل عملات اجنبية ونهب صلب لـ (133 مليار ريال) ولا يمكن تطبيق الحكمة من استثمار هذا الحجم الكبير في مجال واحد وهو سندات الاستثمارات ومن ناحية أخرى اوضحت صحيفة وول ستريت جورنال ان دولة الكويت في قائمة الدول المستفيدة من مخاطر

عجز مالي قياسي
في عام 2011م بدأت الأزمة، فهي ناجمة عن العجز الضخم الذي بلغته الولايات المتحدة الأمريكية في ميزانيتها في الوقت الراهن من الموقع ان يسخر هذا المبلغ بواقع متوسط تريليون دولار سنوياً في الأعوام الـ (15) القادمة وقد اوضح بعض المحللين الاقتصاديين انه لكي تخرج أمريكا من عنق الزجاجة فإنها يجب ان تخرج مبلغاً موعاً على (56) وهذا العمل صعب جداً نوعياً بالنسبة لدولة مثل أمريكا التي لا يتجاوز معدل النمو السنوي (3%) معناها وصلت مرحلة من المخرفض ان تكون لديها الخبرة والعلم والقدرة الاقتصادية لعلاجية الأزمة الداخلية مثل الولايات المتحدة والفرن العناري وغيرها.

الإيفاء بالالتزامات المالية
لأننا نقررت الولايات المتحدة الأمريكية عدم رفع سقف الدين العام ما يتجاوز ثلثه.
عدم السطاعها رفع سقف الدين العام قبل الثاني من شهر أغسطس المقبل (2011) يعني ان الحكومة الأمريكية لن يكون استطاعتها خدمة ديونها وهذا يعني أنها لن تتمكن من الإيفاء بالتزاماتها وقد الف الفائدة على الدين لدلن اقترضت منهم لفترة زمنية محددة وعادة يطلق على هذا الوضع بان الحكومة الأمريكية في وضع متفعل فيها (AT TECHNICAL DEFAULT). وحسب المعلومات المالية والاقتصادية الواردة من هذه الدولة ومؤسساتها المالية وبنوكها وصلحها مثل صحيفة وول ستريت